

○ الأوقاف بفحص مدينة الجزائر: دلالات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية

ناصر الدين سيعدونى

تشكل الأوقاف بفحص مدينة الجزائر (1) نوعا من أنواع حيازة الأرض وأسلوبا من أساليب استغلالها والانتفاع بها، كما تبرز وضع اجتماعيا واقتصاديا ميز أوضاع الجزائر في العهد العثماني، وهذا ما يدفع الباحث إلى محاولة التعرف على واقع هذه الأوقاف انطلاقا من وثائق الوقف المتوفرة، والتي هي في مجملها وثائق محاكم في شكل أصول لوقفيات أو نسخ منقولة عنها، أو ملخصات لها ضمن قوائم تحتل حيزا مهما من سجلات الإدارة المركزية بمدينة الجزائر المعروفة بسجلات البايليك أو دفاتر بيت البايليك، بالإضافة إلى تقارير وتقاييد الفرنسيين التي تعود إلى السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر (2).

إن الانتفاع بهذه الوثائق في التعرف على واقع الأوقاف بفحص مدينة الجزائر في العهد العثماني يتطلب من الباحث قراءة تلك الوثائق واستخلاص المعلومات التي تتضمنها في جداول وعرض المعطيات التي

تستنتج منها في خطوط بيانية، سواء ما يتعلق منها بنوعية الوقف وطبيعته ووضعية المنتفع بمردوده ووضع المتصرف فيه، أو ما يعود إلى تطور مداخله ونفقاته وتبدل شروطه وحيثياته. وفي هذا الإطار ينصب اهتمامنا على دراسة عينات محددة من الملكيات الموقوفة من بساتين ومزارع في جهات مختلفة من فحص مدينة الجزائر خلال القرن الثاني عشر الهجري (القرن الثامن عشر الميلادي)، وحتى منتصف القرن الثالث عشر الهجري (نهاية الربع الأول من القرن التاسع عشر الميلادي)، وتحدد هذه الفترة بالسنوات، حسب وثائق الوقف، كالتالي: 1111-1250هـ / 1699-1834م.

هذا وحتى يمكن لنا التعرف على واقع الأوقاف بفحص مدينة الجزائر والتمكن من استخلاص الدلالات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية المتعلقة بها، يجدر بنا التعرض لأنواع هذه الأوقاف الخيرية (العامة) أو الأوقاف الأهلية (العائلية)، التي كانت تتوزع على العديد من المؤسسات الوقفية ذات الصبغة الخيرية والطابع الديني، تحتل منها سبع مؤسسات مكانة متميزة، وهي مؤسسة الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) التي تستحوذ على غالبية الأوقاف داخل وخارج مدينة الجزائر، ثم تأتي بعدها مؤسسة الجامع الأعظم وتضم أغلب أوقاف المساجد المالكية، تليها من حيث الأهمية مؤسسة سبل الخيرات الخاصة بأوقاف المساجد الحنفية، ثم تأتي في مرتبة أقل منها مؤسسة سيدي عبد الرحمن الثعالبي وهي أهم مؤسسة وقفية للمرابطين (الأولياء) في مدينة الجزائر، بعدها تأتي مؤسسة أهل الأندلس والشرفاء (الأشراف) وبيت المال، ويلحق بهذه

المؤسسات الوقفية الرئيسية مؤسسات أخرى محدودة الأهمية من حيث عدد أوقافها، وهي جلها مؤسسات خيرية اجتماعية منها مؤسسة العيون (السواقي) والطرق (السبل) والأسرى والثكنات (القشطلات) والجند (الانكشارية)(3).

يمكن التعرف على هذه المؤسسات داخل مدينة الجزائر وخارجها، بالرجوع إلى وثائق الوقف المحلية، كما يمكن حصر عدد أوقافها سواء منها الأهلية أو الخيرية(4) بالرجوع إلى تلك الوثائق، وكذلك بالاستعانة بالتقارير الفرنسية للسنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، فبالاعتماد على هذه الوثائق أمكن التعرف على أوقاف مدينة الجزائر وفحصها عند استيلاء الفرنسيين عليها (1830) وحصر عددها في 2756 وقفا، منها 1717 وقفا أهليا و1039 وقفا خيريا، منها 1414 تعود إلى مؤسسة الحرمين الشريفين و360 إلى مؤسسة سبل الخيرات و101 إلى مؤسسة أهل الأندلس(5). أما مردود هذه الأوقاف حسب الإحصائيات الفرنسية فقد قدر بالنسبة لخمس مؤسسات وقفية لسنتي 1836 و1838 كالتالي(6):

المؤسسة	1836	1838
مؤسسة الحرمين الشريفين	17858.75 فرنك.	127695.65 فرنك
مؤسسة سبل الخيرات	14295.64 ف.	13898.25 ف.
مؤسسة أهل الأندلس	1670.75 ف.	4093.54 ف.
مؤسسة بيت المال	1413.35 ف.	6025.49 ف.
مؤسسة سيدي عبد الرحمن		5572.90 ف.
مجموع المداخل الوقفية	35238.49 ف.	157285.83 ف.

هذا وتشكل أوقاف فحص مدينة الجزائر لوحدها نسبة معتبرة سواء من حيث عددها أو مقدار مردودها، فقد ورد في إحدى سجلات البايليك المنقولة عن أصول الوثائق الوقفية والمسجلة بتاريخ 19 سبتمبر 1835م؛ أن الضيعات (الأحواش) الموقوفة فقط على مؤسسة الحرمين الشريفين تبلغ 61 ضيعة كاملة، أما الحظوظ (الأحواش غير الكاملة) فهي 3 أصناف و3 أرباع وثلاثين و89 شطرا أو حظا أو منابا وثلاثين وربع واحد و2 ثلاثة أرباع وثمان واحد و4 أثمان و33 قطعة أرض (بلاد) وحظ واحد وربع حظ وأربعة أزواج وثلاث ساقية وفرد واحد وعقارين وزوجين و13 ملكية لم تعرف نوعيتها(7).

أما ألبير دوفو (Albert Devoulx) فقد قدر الأوقاف الريفية خارج مدينة الجزائر، اعتمادا على دفاتر وضعتها الإدارة الفرنسية تحت نظره، بـ 119 وقفا منها 57 منزلا (دارا) وحقول خضار (بحاير) وبساتين فواكه (جنات) و62 ضيعة أو أرضا زراعية (حوش ورقعة)(8). كما أن جانتي دوبوسي (Genty de Bussy) الذي كان يشرف على مصلحة الأملاك (الدومين) بمدينة الجزائر ووضع لها جداول إحصائية لحقها بكتابة الضخم «حول استقرار الفرنسيين بإيالة الجزائر والوسائل الكفيلة بذلك» (De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger)، ونظرا لدقة هذه الإحصائيات فإننا نستخلص منها ما يتعلق بفحص مدينة الجزائر في الجدول التالي(9):

المردود الإجمالي للأوقاف المستغلة	مردود عدد الأوقاف المستغلة بالكراء (العناء)	عدد الأوقاف المستغلة بالكراء (العناء)	مردود الأوقاف المستغلة مباشرة	الأوقاف المستغلة مباشرة	عدد الأوقاف الإجمالي	المؤسسة الوقفية ونوعية الوقف التابع لها
-	-	8/5 و 7	-	8/3 و 26	24	مؤسسة الحرمين الشريفين
-	-	3/2 و 2	-	3/1 و 34	37	الضيعات (الأحواش) الأراضي الفلاحية (الرقعات)
137.88	-	-	137.88	1	1	مؤسسة الجامع الأعظم (الأوقاف التابعة للجامع مباشرة)
918.68	848	33	70.68	4	37	الضيعات
128.94	128.94	8	-	2	10	البساتين الأراضي الفلاحية
93	-	-	93	1	1	الأوقاف التابعة للقراء (الحزابين)
769.09	477.02	21	292.07	7	28	والمؤذنين الضيعات
-	-	-	-	-	-	البساتين الأراضي الفلاحية
201.60	-	-	201.60	2 و 1/2	2 و 1/2	مؤسسة سبل الخيرات
74.17	74.17	13	-	-	13	الضيعات
60.90	60.90	3	-	-	3	البساتين الأراضي الفلاحية
127.80	-	-	127.80	1 و 1/2	1 و 1/2	مؤسسة سيدي عبد الرحمن
20.40	-	-	20.40	2	2	الثعالبية
45	-	-	45	2	2	الضيعات
225.60	225.60	7	-	-	7	البساتين الأراضي الفلاحية رحى (مطاحن الحبوب)

201.60	-	-	201.60	2 و 1/2	2 و 1/2	مؤسسة سبل الخيرات
74.17	74.17	13	-	-	13	الضيعات
60.90	60.90	3	-	-	3	البساتين
						الأراضي الفلاحية
						مؤسسة سيدي عبد الرحمن
127.80	-	-	127.80	1 و 1/2	1 و 1/2	الثعالي
20.40	-	-	20.40	2	2	الضيعات
45	-	-	45	2	2	البساتين
225.60	225.60	7	-	-	7	الأراضي الفلاحية
						رحى (مطاحن الحبوب)
						مؤسسة أهل الأندلس
93	93	5	-	-	5	البساتين
20.46	20.46	1	-	-	1	

إن استخلاص الدلالات الاجتماعية والتعرف على مضمون الإشارات الاقتصادية لأوقاف فحص مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني وفي السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي، يتطلب منا في هذا البحث وضع جدولين بالأوقاف الزراعية بفحص مدينة الجزائر اعتمادا على وثائق الوقف، الأول يتضمن أوقاف الحرمين الشريفين والجامع الأعظم، مع ذكر أسمائها وأماكنها، والجدول الثاني يرصد تطور استغلال ثلاثة أوقاف زراعية ابتداء من عام 1092هـ / 1681م وحتى سنة 1248هـ / 1832م، مع محاولة التعليق عليهما ومناقشة المعلومات التي يمكن أن تستخلص منهما، مع إقرارنا مسبقا أن الاستنتاج النهائي لمثل هذه الجداول يتطلب إجراء إحصائية أولية شاملة ومركزة لمجمل وثائق أوقاف فحص مدينة الجزائر، كما يستلزم دراسة مطولة تتجاوز ما هو محدد في مداخلتنا، وهذا ما

يجعلنا نأمل أن يكون الجدولان التاليان منطلقا لدراسة أشمل وبحث أعمق:

أ. الجدول الأول: الأوقاف الزراعية بفحص مدينة الجزائر

I . الأوقاف التي تعود إلى الحرمين الشريفين(10):

1. فحص باب عزون:

1. جنة فاطمة بنت مصطفى أعلى عين الأزرق.
2. جنة بن كشكول بأعلى عين الأزرق.
3. 9/5 جنة عبد القادر بن عمار بأعلى عين الأزرق.
4. جنة الحاج الزروقي بأعلى عين الأزرق.
5. جنة سليمان الكواش بعين السلطان.
6. جنة سيدي محمد الحرار بعين السلطان.
7. جنة ملاصقة لها.
8. جنة ملاصقة لجنة محمد الحرار بعين السلطان.
9. رقعة بمنزل المحلة بعين الربط.
10. جنة جلابي بتاقرارت بتلاوملي أعلى عين الربط.
11. جنة بن وزه بتاقرارت بتلاوملي أعلى عين الربط.
12. جنة عثمان خوجة أعلى جنة الباشا بتلاوملي أعلى عين الربط.

13. جنة مجاورة للسيفسر أعلى قنطرة الحامة (أقواس الحامة).

14. بحيرة بن عليلش بالحامة.

15. بحيرة مجاورة لها بالحامة.

16. بحيرة الجاردان بالحامة.

17. 1/4 بحيرة بالحامة.

18. بحيرة الحفاف بالحامة.

19. حظ من جنة لبنت الزكيري بالقبة.

20. جنة سيدي محمد بن مسعود بالقبة.

21. جنة شاجي بالوشايحية قرب خنيس.

22. جنة زهرة بنت سيدي محمد زوجة ابن الزبال في خنيس الوسطاني.

23. جنة بربار يوسف أعلى وادي القلعي ببئر مراد رايس.

24. جنة كبرى لابن ساعد بكرسي الجلوة.

25. جنة منيطة ببئر السبيل بكرسي الجلوة.

26. رقعة المقياسي أعلى حمام كرسى الجلوة.

27. جنة عيشة بنت الكواش بعوينات الدجاج.

28. جنة معمر الدباغ ببئر خادم.

29. جنة بنت بلعيد بن مكوزو ببئر خادم.

30. جنة سيدي محمد العطار بن رمان ببئر خادم.

31. جنة مسعودة بنت أحمد الجيلي بتيقصرين.

32. جنة الحاج مصطفى بن لداحي بتيقصريين.

33. رقعة وجنة الزيتون قرب واد تيقصريين.

34. جنة ابن عامر عامر بتيقصريين.

35. جنة الحاج علي السمان بالوشايرية.

2. فحص الباب الجديد:

36. رقعة خلف القصبة خارج الباب الجديد.

37. رقعة راحة الريح عند البرج الجديد قرب برج مولاي محمد (باشا).

38. جنة مجاورة لبرج مولاي محمد (باشا).

39. جنة الحاج خليل قرب برج مولاي محمد (باشا).

40. جنان العجوزة قرب برج مولاي محمد (باشا).

41. جنة بالخندق العميق قرب برج مولاي محمد (باشا).

42. جنة الحاج رمضان بن المجوز الباشطبجي أعلى برج مولاي حسن (باشا).

43. 1/2 جنة بالخندق العميق أسفل برج مولاي حسن (باشا).

44. جنة الحاج مراد بالخندق العميق قرب برج مولاي حسن (باشا).

45. جنة الطاهر بن الحاج مقدم العزارة بعين الزبوجة.

46. حوش القائد رمضان بعين الزبوجة.

47. جنة بن الفارسية بعين الزبوجة.

48. جنة بن نوار اللوز بعين الزبوجة.
49. رقعة كابي يوزكان بواد البنيك قرب القطار.
50. جنة زليخة قرب بئر العلجة.
51. جنة مع رقعة لسالم الشيخ عثمان علي المدسي ببني مسوس.
52. 3/2 جنة بعناصر بني مسوس.
53. جنة بنت الجيار ببني مسوس.
54. جنة إبراهيم شاوش بالشهادة ببني مسوس.
55. غرس سعيد بن عليوة ببني مسوس.
56. جنة بعين الرمانه.

3. فحص باب الوادي:

57. رقعة خارج باب الوادي (تلفت وانقطع مردودها).
58. بحيرة بالمنية.
59. رقعة قرب وادي المغاسل.
60. بحيرة ملاصقة لها أعلاها.
61. رقعة ملاصقة للفرن بوادي السد.
62. جنينة برأس السد.
63. جنة النخلة لسليمان برأس أعلى السد.
64. جنة مسيلة أقصى الزغارة.
65. جنة محمد رايس بالزغارة.

66. جنة الصديق المهتار ببوسكور.
67. جنة الحاج محمد العربي الضرير ببوسكور.
68. جنة الحاج مصطفى الرصايسي ببوزريعة.
69. جنتان تعرف بالعزيزة ببوزريعة.
70. جنة أحمد الكواش ببوزريعة.
71. جنة سيدي محمد القهواجي بسيدي عبد الله الحمزي ببوزريعة.
72. جنة الحاج علي العلالي بسيدي مجبر جنوب بوزريعة.
73. جنة سيدي محمد الكواش تعرف بالرقعة (القرعة؟) الطويلة قرب موسى الذبان.
74. جنة ورقعة الطاهر بن اليتيم بمرسى الذبان.
75. جنة بويزكازن ببورمانّة بمرسى الذبان.

4. أوقاف غير محددة الأماكن:

76. جنة إبراهيم المزوار.
77. جنة محمود الكواش.
78. 50 شجرة زيتون بمشضوفة؟
79. جنة ابن الزبال.

II. الأوقاف التي تعود إلى الجامع الأعظم (11):

1. فحص باب عزون:	مقدار عنائها (كرائها)
1. رقعة بعين الربط	30 ريالاً
2. جنة القبطان بتلاوملي	18
3. جنة ابن اسماعيل بالحامة	55
4. بحيرة ابن الرايس حمدان	25
5. بحيرة بن علل بالحامة	-
6. بحيرة أولاد مهيج بالحامة	45
7. جنة عمر بن القاضي بالقبة	15
8. جنة الحراش	10
9. جنة ابن خيرة بتيقصريين	36
10. جنة بئر الدروج قرب كهف النسور	27

2. فحص الباب الجديد:	مقدار عنائها (كرائها)
11. جنة بن عليوات ببني ربيعة	6 ريالاً
12. جنة بغداد ببني ربيعة	11.5
13. جنة أولاد بوراس ببني ربيعة	36
14. جنة ببني ربيعة	45
15. جنة إبراهيم بن الحصار بوادي الرمان	30
16. جنة قائد الغرابة بوادي الرمان	18
17. رقعة بعين الزبوجة	2

63	"	18. جنة إبراهيم الخياط
50	"	19. جنة خروف بالقادوس
30	"	20. جنة حومة المغاسلي بالمريحة
63	"	21. جنة إبراهيم الخياط ببني مسوس
18	"	22. جنة الخندق العميق
90	"	23. جنة عبد الله الجيجلي بوادي الرمان

مقدار عنائها (كرائها)

3. فحص باب الوادي:

18 ريال	"	24. رقعة بباب الوادي
13.5	"	25. رقعة بأجنان
13.5	"	26. رقعة الحزابة بأجنان
100	"	27. جنة باجنان قرب وادي القصب
20	"	28. 3/1 بحيرة خارج باب الوادي
13.5	"	29. الرقعة الطويلة بأجنان
36	"	30. جنة الغبري ببوزريعة

مقدار عنائها (كرائها)

4. أوقاف زراعية لم تحدد موقعها

32 ريال	"	31. بحيرة قدور المعوج
18	"	32. نصف بحيرة ابن أيوب
21.5	"	33. بحيرة الولية خديجة
16	"	34. بحيرة السمارة
36	"	35. بحيرة أوزون
12	"	36. بحيرة حسن بن إسماعيل
60	"	37. بحيرة شاوش
45	"	38. بحيرة الصمار
25	"	39. بحيرة بلحاج
2.5	"	40. بحيرة حسن الخزناجي

ب. الجدول الثاني: تطور استغلال أوقاف زراعية بفحص مدينة الجزائر من حيث المستغلين للوقف ومقدار عنائه (كرائه)(12):

السنة		جنينة الحاج علي السمان بالوشايحية خارج باب عزون		بحيرة بن عليلش بالأقواس بالحامة، خارج باب عزون		بحيرة المنية خارج باب الوادي	
هجري	ميلادي	مستغل الوقف	مقدار العناء بالريال	مستغل الوقف	مقدار العناء بالريال	مستغل الوقف	مقدار العناء بالريال
1092	1681					علي بوراس	100
1104	1692	أحمد عزمت باشا	38			حاج محمد العروسي	100
1106	1694					حاج محمد العروسي	100
1109	1697				46	حاج محمد العروسي	100
1116	1704	حسن باشا الطبيجي	15	عثمان أمين البحارين	38	محمد بن علي وشريكه أحمد بن مسعود	100
1121	1709			عثمان أمين البحارين	38	حاج علي بن زويش	100
1123	1711			عثمان أمين البحارين	38	حاج علي بن زويش	100

100	محمد الفتان	38	عثمان أمين البحارين			1712	1124
100	علال بن يوسف	38	عثمان أمين البحارين	26	محمد بن عبد الرحمن	1714	1126
-	صالح البحار	30	مصطفى القنداجي بن علي خوجة			1719	1132
		-	مصطفى القنداجي بن علي خوجة	16	علي بن الحاج مصطفى الصبائجي	1720	1133
			مصطفى القنداقجي بن علي خوجة	16	علي بن الحاج مصطفى الصبائجي	1721	1134
						1728	1141
						1729	1142
100	محمد خوجة أمين البحارين					1730	1143
100	يوسف البحار	38	مصطفى بن خوجة	16	علي بن الحاج مصطفى	1731	1144
100	محمد الفتان	38	عثمان البحار	-	علي بن الحاج مصطفى	1732	1145
			-	20	حسن باشا الطبيجي	1737	1150

100	محمد بن علي	38	عثمان البحار	15	مصطفى باشا الطبيجي	1738	1151
100	محمد بن علي	38	محمد بن عمر	-	مصطفى باشا الطبيجي	1742	1155
		38	محمد بن عمر	15	مصطفى باشا الطبيجي	1745	1158
		38	محمد بن عمر	15	مصطفى باشا الطبيجي	1746	1159
80	محمد بن خليفة الأمين	38	مصطفى القنذاقجي	15	أحمد بن أحمد أغا	1749	1163
80	محمد بن خليفة الأمين	38	مصطفى القنذاقجي	15	أحمد بن أحمد أغا	1752	1166
		38	مصطفى القنذاقجي	15	أحمد بن أحمد أغا	1753	1167
		38	مصطفى القنذاقجي			1754	1168
				15	محمد بن مصطفى السباولي	1161	1175
100	محمد بن أحمد الكواش	38	الحاج محمد بن عمر	15	محمد بن مصطفى السباولي	1762	1176

100	محمد بن أحمد الكواش	38	الحاج محمد بن عمر	15	محمد بن مصطفى السباولي	1763	1177
100	محمد بن هنية أمين البحارين	38	سيدي محمد بن السعيد	15	علي محمد ومحمد بن عبد الرحمن أوجاق (156)	1771	1185
80	محمد بن هنية أمين البحارين	38	سيدي محمد بن السعيد	15	علي محمد ومحمد بن عبد الرحمن أوجاق (156)	1774	1188
80	أحمد بن خليفة الأمين			15	محمد بن عبد الرحمن أوجاق (156) وأخوه	1778	1192
80	أحمد بن خليفة الأمين					1780	1195
		46	أحمد البحار			1782	1197
80	أحمد بن خليفة الأمين	38	سيدي محمد بن الحاج	15	حسن محمد أوجاق (106) وأخوه	1784	1199
80	أحمد بن خليفة الأمين			15	حسن بن مصطفى باشطبجي	1827	1243
80	أحمد بن خليفة الأمين					1832	1248

إن قراءة متأنية ونظرة متفحصة للجدولين السابقين تسمح لنا بتسجيل ملاحظات عديدة تتعلق بالدلالات الاجتماعية والمؤشرات الاقتصادية، والتي يمكن حصرها وترتيبها في الاستنتاجات التالية:

1. إن انتشار الأوقاف داخل وخارج مدينة الجزائر أثر بصفة مباشرة على البنية الاجتماعية وطريقة استغلال الأرض وحتى على نوعية حياتها، وهذا ما يلاحظ من خلال تمكن جماعات الحضر المقيمة بمدينة الجزائر -من خلال امتلاكها للأرض وتحويل قسم كبير منها إلى أوقاف- من المحافظة على هيمنتها ومكانتها، بينما ظل الآخرون (البرانية) يعيشون في الفحص كعمال موسمين أو أجراء مؤقتين يعرفون عادة بجماعات البحارين(13). أما من حيث حيازة الأرض فإن إقبال المالكين للأراضي بالفحص على وقف ملكياتهم وقفا خيريا أو أهليا أدى إلى انكماش إن لم نقل اختفاء الملكيات المشاعة والقائمة على وحدة الجماعة وتماسكها، كما نتج هذا التوجه تقلص كبير في الملكيات الخاصة وكذلك في ملكيات الدولة (أراضي البايليك)، وهذا ما جعل الأوقاف الزراعية هي النمط الشائع بفحص مدينة الجزائر.

2. إن الوقف بفحص مدينة الجزائر باعتباره الأسلوب الشائع في حيازة الأرض واستغلالها كان يشتمل على عدة أصناف من الأساليب في استغلال الأرض الزراعية، وردت بتسميات محلية في وثائق الوقف تؤكد ذلك، نذكر منها: الحوش وهو بمثابة الضيعة أو المزرعة والدار وهي المنزل الريفي، والعلوي وهو المنزل ذو الطابق الأول، والجنينة وهي في العادة

بستان الخضر والفواكه، والجنة وهي في الغالب بستان الفواكه، والبحيرة وهي حقل الخضار، والبلاد والرقعة والعقار، والفرد وهي مساحة من الأرض مهيأة لزراعة الحبوب، والشطر والحظ والقسمة والطرف والمقسم والنصيب وهي أجزاء مزارع أو بساتين أو حقول محبسة، بالإضافة إلى الساقية والرحى والفرن والعيون، فعلى سبيل المثال ورد في الوثائق ذكر رقعة الملياني ورقعة خارج باب الوادي وخمسين شجرة زيتون بمشضوفة وربع بحيرة بالحامة(14).

وفي هذا الإطار كذلك يمكن الرجوع إلى وثائق الأوقاف أيضا للتعرف على الأراضي الموقوفة وأسماء الأماكن والمواقع وكيفية استغلال أراضيها الزراعية، وقد أمكن لنا في دراستنا هذه تحديد حوالي سبعين اسم موقع بفحص مدينة الجزائر بعضها حرف النطق به وبعضها الآخر غير معروف والقليل منها لا يزال متداولاً، الأمر الذي يتطلب مستقبلاً رسم ملامح خريطة بأسماء الأماكن بفحص مدينة الجزائر في العهد العثماني(15).

3. إن الإجراءات المتعلقة بالوقف كانت في واقعها وجوهرها تعبير عن متطلبات المجتمع ومصلحة الجماعة وميول الأفراد، وهذا ما جعلها وإن التزمت أحكام الشرع، تتجاوز ما كان يراه فقهاء المالكية من إرجاع الشيء الموقوف إلى الغرض الذي أوقف عليه، أو ما أقره علماء الحنفية من وقف أهلي تشجيعاً للوقف، إلى إحداث تغييرات في وضعية الأراضي الموقوفة، مما أدى إلى تحولات في وضعيتها سواء عن طريق الحقوق المتعلقة بخلو الجلسة (خلو المفتاح) أو المترتبة عن المعاضة

(الاستبدال)(16) أو الناتجة عن شراء أوقاف بدل أخرى معطلة، ولدينا أمثلة عن ذلك في العديد من وثائق الوقف، ومنها على سبيل المثال النص الذي أورده د. ورمس (Dr. Worms) بشأن عقد عناء منزل لفائدة الحرمين الشريفين مؤرخ في سنة 1243هـ / 1827م(17).

ويمكن ملاحظة التحولات التي عرفتھا الأوقاف من خلال دراسة متأنية للوثائق، وإن كان ذلك يعتبر عملا صعبا وغير متيسر بالنسبة لبعض الأوقاف نظرا لانقطاع التواتر الزمني للوثائق ولكثرة الثغرات الملاحظة بالنسبة لتعاقب المستغلين وعدم ذكر قيمة العناء في بعض الأحيان، كما هو ملاحظ مثلا في الجدولين السابقين، على أن التعمق في البحث والتوسع في جوانبه قد يمكن الباحث من رصد التغييرات والتحولات التي عرفتھا الأوقاف الزراعية والعقارية، الكفيلة باعطاء صورة عن ديناميكية أسلوب استغلال الوقف والانتفاع بمردوده بغض النظر عن إيجابية أو سلبية تلك التحولات.

4. إن الوقف بفحص مدينة الجزائر من حيث انتشاره وتنوع أصنافه وأهمية مداخله، فرض وجود هيئة إدارية تشرف عليه وتسيره، تتكون من مجموعة من الموظفين الذين أصبحوا يشكلون شريحة اجتماعية تستمد صلاحياتها من الأحكام المتعلقة بالوقف والتي يعود النظر فيها إلى المجلس الشرعي (العلمي) الذي يعتبر الهيئة العليا التي تنظر فيما يهم الجماعة الإسلامية ويصبح رأيه ملزما بعد تسجيل محضر به بعد المداولة، مما يجعل حكم هذا المجلس غير قابل للنظر أو المراجعة سواء في مسائل

الاستبدال أو تغيير المستغل أو ما يتصل بتحديد المستفيدين من الوقف وضبط قيمة عنائه(18).

كما أن استغلال الوقف سمح بتشكيل شريحة اجتماعية ارتبطت حياته بالوقف عن طريق الانتفاع به واستغلاله والإشراف عليه والتصرف فيه واحداث ما يتطلبه من اصلاح عن طريق تولي خلو الجلسة. ورغم حرص القائمين على الوقف على الالتزام بأحكام المجلس الشرعي في ذلك والعمل على تطبيقها بصرامة إلا أن القارئ للوثائق يلاحظ العديد من الاختلالات إن لم تكن تجاوزات في تسيير الوقف أو استغلاله، ولعل هذا راجع إلى كون القائمين على الأوقاف لم تكن لهم مرتبات أو مبالغ مالية مقابل الوظائف التي يقومون بها، فقد ترك الأمر في ذلك في أغلب الأحيان لتقدير الناظر، مما أدى إلى تحويل جزء من مداخيل الوقف للأشخاص القائمين عليه.

5. إن الانتفاع بالوقف حسبما يستنتج من أسماء المستغلين له، رغم عرضه على المزاد العلني وخضوعه لأحكام المجلس الشرعي كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كان في الغالب من نصيب أشخاص لهم مكانة اجتماعية أو رتبة عسكرية أو نفوذ إداري أو منزلة دينية أو دعم قبلي أو مهام وظيفية، ومما يلاحظ من قراءة وثائق الوقف بفحص مدينة الجزائر أن تولي استغلال الوقف كان من نصيب أشخاص جلهم من أصول تركية أو حضرية (أندلسيون وأشراف) وذوي مناصب مرموقة في السلك الديني أو الخدمات الاجتماعية. ولعل أوضح دليل على ذلك هو تلك الألقاب التي

ارتبطت بأسماء المستغلون للوقف والمسجلة في الوثائق مثل الباشا والخوجة واليولداش والبولوكباشي والقائد والرايس والباشطبجي والصبائحي ومتولي بيت المال والمزوار وأمين البلد وأمين جماعة الجبلية وأمين الطواجية وأمين الحوكية(19).

6. إن الأوقاف باعتبارها أسلوبا معتمدا في استغلال الأرض والانتفاع بمردودها، تتضمن الوثائق المتعلقة بها العديد من المعلومات والإشارات عن واقع الحياة الاقتصادية سواء ما يتصل منها بالمدخل السنوية للأرض (العناء) أو ما يعود إلى النشاط الحرفي الذي كان يمارسه بعض المستغلين للوقف، وهذا ما يمكننا من التعرف على واقع النشاط الحرفي ونوعية الخدمات المرتبطة به انطلاقا من الوظائف التي ترد مع أسماء المستغلين للوقف، وهذا ما يمكننا من ضبط قائمة بأهم الحرف السائدة في العهد العثماني، فعلى سبيل وردت في الوثائق الحرف التالية منسوبة إلى أصحابها: القهواجي، الكواش (صاحب فرن الخبز)، الدباغ، النجار، الحفاف، العطار، الحرار، الحولي، القزان، القاوقجي، الصباولي، السمان، المقاييسي، الجيار، الرصايصي، القزادري، القنداقجي، الجاقماقجي، المقفولجي، البراملي، الزبال وغيرهم(20).

7. إن الأوقاف بفحص مدينة الجزائر تعكس لنا واقع الحياة الروحية للسكان من خلال تحبيس أملاكهم على مؤسسات دينية ومقاصد خيرية، وتظهر لنا مدى اعتقاد العامة ببركة العديد من الأولياء (المرابطين) الذين انتشروا في الفحص وكان العديد منهم أوقافا زراعية(21)، فمن هؤلاء

الأولياء الذين انتشرت أضرحتهم خارج مدينة الجزائر وكانوا محل تقدير وتكريم من قبل السكان أواخر العهد العثماني، نذكر من وردت أسماؤهم في وثائق الوقف، فقد كان يوجد خارج باب الوادي: سيدي عبد الرحمن، سيدي بخته، سيدي عمر التنسي، سيدي يعقوب، سيدي عبد القادر، سيدي سعدي، أما من كان منهم بنواحي الحامة وحيدرة ووادي القلعي والأبيار فهم: سيدي محمد بن عبد الرحمن، سيدي مسعود، سيدي يحي الطيار، سيدي صاحب الطريق، سيدي مرزوق، سيدي بن عكنون، ونضيف إليهم الموجودين بناحية بوزريعة والجهات المجاورة لها وهم: سيدي يوسف، سيدي عبد الله الحمزي، سيدي مجبر، سيدي محمد بن مجدوبة، سيدي نعمان، سيدي بوالنور، هذا دون أن ننسى من كان معروفا منهم بالقادوس ووادي الرمان ودالي إبراهيم وتيقصريين وهم: سيدي أحمد الزواوي المعروف بالغريب، سيدي أحمد بوكفيفة، سيدي مبارك بوادي الرمان، سيدي لكل، سيدي المغزي وغيرهم(22).

8. إن الوقف سواء من حيث الأشخاص المؤسسين له والمستغلين والمنتفعين به يظهر لنا كيفية تصرف الأسر بأملاتهم ومعاملتهم لأولادهم الذكور منهم والإناث، فبالرجوع إلى وثائق الوقف يتبين لنا حرص العديد من الأسر على الإبقاء على استغلال وقفها وذلك بحصر الانتفاع بالوقف في الذكور دون الإناث حتى لا ينتقل الانتفاع إلى آخرين عن طريق أولاد البنات، كما تظهر لنا وثائق الوقف من جهة أخرى مكانة المرأة في مجتمع مدينة الجزائر العثمانية وما كانت تتمتع به من شخصية مالية ووضعية

اجتماعية مميزة، وهذا ما سمح للعديد من النساء بوقف أملاكهن، كما أن البعض منهن كن يحرص على الانتفاع بمرود أوقافهن، وهذا ما جعل العديد من الأوقاف تعرف بأسماء النساء اللاتي أنشأنها، مثل جنة فاطمة بنت مصطفى بأعلى عين الأزرق وجنة بنت الجيار ببني مسوس وجنة فهرية بأعلى عين الربط وجنة بنت الكواش بعوينات الدجاج وحظ من جنة لبنت الزكري بالقبة وجنة بنت بلعيد بن مكوزا ببئر خادم وجنة مسعودة بنت أحمد الجيجلي بتيقصرين وجنة زهرة بنت سيدي محمد زوجة ابن الزبال بخنيس الوسطاني وجنة عويشة بنت مصطفى ببئر الدروج وجنة عزيزة بنت علي بمرسى الذبان وجنة فاطمة بنت محمد قرب برج حسن باشا(23).

9. إن الأسلوب المتبع في استغلال الأوقاف بفحص مدينة الجزائر اعتمادا على المعلومات التي تضمنتها وثائق الوقف يعتبر بالمعايير الاقتصادية الرأسمالية أسلوبا غير مجدي، بل هو طريقة منافية للمردودية الاقتصادية ولنمو الثروة وتطورها وحائلا دون انتقال الملكية إلى أيد منتجة ونشيطة. كما أن أحكام الاستغلال حسبما تنص عليها وثيقة الوقف غالبا ما كانت تؤدي إلى تفتيت الوقف لكثرة المستحقين له من أعقاب صاحبه، وبذلك يقل نصيب كل واحد منهم حتى يصبح مبلغا زهيدا يدفع المستحق له إلى إهماله وعدم الاعتناء به، هذا إن لم تحدث منازعات بين أفراد عائلة المستحقين للوقف حول تطبيق شروط الواقف من الاستحقاق والحرمان، أو تظهر مشاحنات بين المستحقين والنظار التي غالبا ما قد تؤدي إلى

■ المراسلات:

توجه جميع المراسلات باسم مدير المجلة أو رئيس تحريرها إلى:
عمادة كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ملحقة بني مسوس.
هاتف/فاكس: 021.93.15.10 (213) هاتف: 021.93.17.62 (213)
البريد الإلكتروني: nsaidouni @ Yahoo.fr (E-Mail)

■ تصفيف وإخراج، طبع وتوزيع:

دار الحكمة 

01، نهج أملاكار كابرال ساحة الشهداء الجزائر
هـ: 71.99.56 (021) هـ / ف: 71.24.58 (021)
بريد إلكتروني: E-mail: el-hikma @caramail. com

إهمال الوقف وتعطل الانتفاع به، وهذا ما تؤكدُه العديد من نصوص وثائق الأوقاف.

على أن نظرة متفحصة تجعلنا نتفهم انعكاسات الوقف على الاقتصاد والمجتمع التي فرضتها الحالة الاقتصادية والتعامل الاجتماعي السائد آنذاك، ولا نذهب بعيدا في نقد الوقف ومحاولة إسقاط أوضاع أوروبا آنذاك عليه كما ذهب إليه محمد أمين في دراسته عن الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (1250-1517م) (24)، أو كما دأب بعض الكتاب الفرنسيين في القرن التاسع عشر في وصفهم الأوقاف بالجزائر بأنها ملكية ميتة تسير بأساليب جامدة (25)، أو كما نظر إليها بعض المؤرخين المعاصرين بأنها وسيلة للتهرب من الضرائب ودعامة للنظام الإقطاعي (26).

10. إن أغلب الأوقاف الزراعية بفحص مدينة الجزائر كانت تستغل عن طريق التأجير أو الكراء (العناء) وإعطاء حق الانتفاع برسم خلو الجلسة، وهي صيغة تقوم على الاستغلال الدائم مقابل مبلغ محدد سلفا (كراء سنوي دائم)، فتضمن بذلك حقوق المنتفع بالوقف وتكون في فائدة بائع خلو الجلسة أو متولي العناء وفي مصلحة متولي الجلسة (مشتري خلو الجلسة) (27)، على أن ذلك كان يتم على حساب الاستغلال الاقتصادي السليم، لأن هذا الأسلوب في الاستغلال كان يقوم على التأجير لمدة طويلة وفترات متتالية، وهذا ما جعله في الواقع يكتسي صفة نظام التحكير الذي غالبا ما يتسبب في انخفاض قيمة الأرض المحكرة وما عليها من

مباني أو محصول زراعي، فيظل بذلك ثمنها مستقرا، وإن كان عادة ما يدون العقد الأول بقيمة كراء (عناء) مرتفعة لكونه يرسى على من يقدم أعلى كراء، ثم بعد ذلك يعتمد إلى خفض قيمة الكراء لتمكين مستغله من إحداث إصلاحات به، كما يتبين من نسخة رسم عناء محمد البناء لجنة بفحص بني مسوس المسجل في أواخر شعبان 1224هـ / 1810م، التي خفض عناؤها من تسعين (90) ريالا إلى ثلاثة وستين (63) ريالا(28).

11. إن الأوقاف بفحص مدينة الجزائر كغيرها من الأوقاف في البلاد الجزائرية ظلت تؤدي وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي، وذلك لبقاء الجهاز الإداري للمؤسسة الوقفية قائمة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي الذي يبين بالفرنكات مداخيل الوقف بمدينة الجزائر وفحصها ابتداء من سنة 1837 وحتى سنة 1842م(29):

السنة	داخل مدينة الجزائر	في فحص مدينة الجزائر	المجموع
قبل 1837	12735	100	12835
1837	16782	980	17762
1838	10224	812	11036
1839	-	1045	-
1840	-	3291	-
1841	20033	1430	21463
1842	33712	2082	35794

إن الأوقاف بمدينة الجزائر وفحصها لم تلبث أن تعرضت للتصفية من طرف الإدارة الفرنسية التي رأت فيها أسلوبا منافيا لمشروعها الاستعماري واعتبرتها إحدى العوامل الرئيسية في المحافظة على تماسك المجتمع الجزائري والإبقاء على إطاره التقليدي وتمكينه من مقاومة الخطط الاستعمارية الهادفة لتصفية إمكاناته الاقتصادية وأسسها الاجتماعية ومقوماته الثقافية والروحية، فسنت العديد من القوانين الرامية إلى الاستيلاء على الأوقاف سمحت للإدارة بتقليص عددها قبل أن يتم إلغاؤها بفعل أحكام قانون 30 أكتوبر 1858 وقانون عام 1873م(30).

بمثل هذه الاستنتاجات المتعلقة بأوقاف فحص مدينة الجزائر تتضح لنا أهمية دراسة وثائق الأوقاف، باعتبارها أحد المظاهر المؤثرة في أسلوب حياة السكان وطريقة عيشهم، وهذا ما انعكس على العلاقات الاجتماعية وعلى النشاط الاقتصادي والتعامل الإداري وحتى الميول النفسية والقناعات الروحية والثقافية للسكان، الأمر الذي يجعل من الأوقاف مرآة صادقة معبرة عن عبقرية الحضارة الإسلامية بالبلاد الجزائرية التي وفقت في تحقيق المنفعة للفرد ورعاية مصلحة الجماعة، فكانت بذلك وسيلة تكامل وانسجام في الوظائف والخدمات المسخرة لتلبية حاجات السكان ومتطلباتهم في إطار علاقات محددة وتعامل مضبوط ومسجل في عقود للأوقاف، وهذا ما يسمح للباحث الأكاديمي بكتابة تاريخ محلي يعبر عن واقع الحياة اليومية ويحدد معالم الوضع الاقتصادي وملامح التعامل الاجتماعي والتوجه الروحي السائد آنذاك في الجزائر العثمانية، انطلاقا من دراسة وتحليل وثائق الوقف المتوفرة في رفوف الأرشيف الوطني الجزائري.

الهوامش:

(1) - فحص مدينة الجزائر يتميز عن غيره من فحوص المدن الجزائرية في العهد العثماني باتساعه وارتباطه بالمدينة من حيث النشاط البشري والزراعي خاصة، فقد كان يشكل ظهيرا جغرافيا واقتصاديا لمدينة الجزائر مركز الحكم ومقر الإدارة المركزية للبلاد الجزائرية في العهد العثماني، فهو يمتد حول أسوار المدينة على شكل نصف دائرة قطرها حوالي اثني عشر كيلومترا، تحده من الشرق والجنوب والغرب أوطان متيجة، ويحمل حسب جهاته الثلاث تسميات أبواب المدينة التي تنفتح عليه، فيعرف في الجهة الشرقية بفحص باب عزون، وفي الناحية الجنوبية بفحص الباب الجديد، وفي الطرف الغربي بفحص باب الوادي، وكل قسم من هذه الفحوص يضم بدوره العديد من الأماكن التي يرد ذكرها عادة في الوثائق مقرونا بكلمة فحص، وقد أمكن لنا حصر التسميات التالية حسب جهات الفحص الثلاث:

1. فحص باب عزون: عيون الربط، عين السماد، عين النعجة، العين الأزرق، عين السلطان، تاقارات أو تاقارات أو تاقارات، تافورة، تيفولت، وادي تيكولت، دقن الحلوف، سيدي صاحب الطريق، كاف النسور، منزل المحلة، الحامة، العناصر، خنيس، الوشاحية، القبة، كرسي الجلوة، عوينات الدجاج، بئر مراد رايس، بئر خادم، وادي القلعي، الحراش.
2. فحص الباب الجديد: بئر الدروج، بئر طرابلس، الآبار، مجبر القديم، يحي الطيار، عين بن عطية، أم العجائز، غيران الذيبة، بئر العلجة، برج مولاي حسن أو برج حسن باشا، برج مولاي محمد، راحة الريح، الخندق العميق، بوقرة، القادوس، عين الزبوجة، الزحولة (السحولة)، بني ربيعة، حيدرة، بني مسوس، عين الرمان، وادي الرمان، وادي الكرمة بجوار القادوس، زواوة (بين بني مسوس ودالي إبراهيم).
3. فحص باب الوادي: السد، القرن، آجنان، الرمل، المنية، بومعزة، الحمام المالح، حارة الجنان حارة باب الوادي، القطار، وادي البنيك، زغارة، بوسكور، وادي قريش، أبوالنور، عيون السخاخرة، مرسى الذبان، بوزريعة.

راجع:

- ناصر الدين سعيدوني، الأوقاف العقارية بفحص مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، ضمن كتاب «دراسات تاريخية في الملكية الوقفية والجباية»، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001، ص ص 255-291.

- Nacereddine SAIDOUNI, L'Algérie rural à la fin de l'époque ottomane (1791-1830), Beyrouth, Dar Al-Gharb Al-Islami, 2001, pp. 80-17.

- Albert DEVOULX, Les édifices religieux de l'ancien Alger, Alger, Bastide, 1870, pp. 377-381 et 383.

(2) - سبق لنا العمل على هذه الوثائق والانتفاع بها؛ كما سبق لنا أيضا التعريف بأوقاف فحص مدينة الجزائر من حيث أنواعها والمؤسسات التي تشرف عليها، وهذا ما جعلنا في هذا البحث نركز على استقراء المعطيات والمؤشرات انطلاقا من الوثائق المدروسة، ولزيد من المعلومات حول أوقاف مدينة الجزائر، راجع: ناصر الدين سعيدوني، «دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية»، نفس المصدر.

(3) - للتعرف على المؤسسات الدينية والتنظيمات الخيرية التي تشرف على الأوقاف داخل وخارج مدينة الجزائر، راجع:

ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، ضمن كتاب «دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية»، نفس المصدر، ص ص 229-254.

- Tableau de la situation des établissements français en Algérie, 1830-1837, p. 257.

- Albert DEVOULX, Les édifices religieux..., op. cit., pp. 377-383.

- Albert DEVOULX, Notes historiques sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger, in Revue africaine, t. 4, 1859.

- J.-F. AUMERAT, La propriété urbaine à Alger, Alger, Jourdan, 1900, pp. 7-9.

- Gérard Busson de JENSENS, Contribution à l'étude des habous publics algériens, Alger, 1950 (travail dactylographique).

(4) - الوقف الخيري أو العام هو ما أخذ فيه برأي المذهب المالكي بحيث تعود الفائدة منه إلى مرجعه أو الجهة التي يعود إليها، أما الوقف الأهلي أو العائلي أو الذري أو الخاص فهو ما اعتمد فيه على المذهب الحنفي الذي يسمح أن ينتفع الواقف بمردود وقفه وعقبه من بعده من الذكور والإناث حسبما هو مسجل ومنصوص عليه في وثيقة تأسيس الوقف، وذلك ترغيبا في الوقف وتشجيعا عليه، وقد تضمنت عدة وقفيات فتاوى في شكل إجابات عن تساؤل حول جواز الوقف الأهلي والعمل به نظرا لكون غالبية الجزائريين على مذهب مالك بن أنس الذي يعمل بالوقف الخيري غير المؤجل، ولعل الفتوى التي تضمنتها إحدى وثائق الوقف في هذا الشأن أحسن مثال على ذلك، فقد ورد في الوثيقة التي تتعلق بتحسيس العربي بن غزنوط جميع داره ونصف جنته على الحرمين الشريفين، سؤال عن جواز الانتفاع بمردودها، فكان الجواب يجوز له ما دام الحبوس على الوجه المذكور مع الاستدلال في ذلك على ما جاء في مجمع البحرين والبرهان والفتاوى الكبرى، وذلك ترغيبا للزيادة في الوقف، أنظر:

– الأرشيف الوطني الجزائري، المحاكم الشرعية، علبة 106، وثيقة 53-208، أواسط صفر 1105هـ.

Archives Nationales d'Outre-Mer à Aix-en Provence, F80/1632, Lettre du 20 – (5) janvier 1838.

Idem. – (6)

(7) – الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايлик، علبة 7، دفتر 167 (82)، مؤرخ في 19 سبتمبر 1835، وكذلك علبة 28، دفتر 311 (216).

Albert DEVOULX, Notes historiques..., op. cit., p. 15. – (8)

GENTY de BUSSY, De l'établissement des français dans la Régence d'Alger, – (9) les moyens d'en assurer la prospérité, Paris, F. Didot, 1839, Tableaux no 63, 64, 65 et 66-68.

(10) – الأرشيف الوطني الجزائري أ – سجلات البايليك:

علبة 20، دفتر 192 (107)، 1175-1176

علبة 21، دفتر 197 (112)، 1006-1007

علبة 21، دفتر 206 (121)، 1132-1133

علبة 22، دفتر 223 (136)، 1001

علبة 22، دفتر 228 (141)، 1192

علبة 22، دفتر 231 (144)، 1104

علبة 22، دفتر 214 (128)، 1142

علبة 22، دفتر 232 (145)، 1158-1159

علبة 23، دفتر 241 (153)، 1160

علبة 23، دفتر 248 (158)، 1126

علبة 23، دفتر 235 (148)، 1123

علبة 23، دفتر 157 (247)، 1149-1150

علبة 23، دفتر 241 (152)، 1160

علبة 23، دفتر 250 (160)، 1163-1167

علبة 23، دفتر 253 (163)، 1085

علبة 23، دفتر 239 (151)، 1086

علبة 23، دفتر 235 (148)، 1123-1124

- علبة 26، دفتر 279(188)، 1177-1176
- علبة 28، دفتر 304(209)، 1192
- علبة 28، دفتر 307(212)، 1149-1148
- علبة 28، دفتر 305(210)، 1208-1199
- علبة 28، دفتر 308(213)، 1116 و1155
- علبة 28، دفتر 302(207)، 1159-1158
- علبة 28، دفتر 301(206)، 1143
- علبة 28، دفتر 300(205)، 1146 و1176
- الأرشيف الوطني الجزائري ب: وثائق المحاكم الشرعية:
- علب: 3، 4-2، 18-1، 27-1، 27-2، 1-28، 33، 1-42، 2-42، 44، 2-47، 2-48، 54، 55، 82، 84، 87، 96-97، 100-101، 102-103، 104-105، 106-107.
- (11) - الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايليك، علبة 35، دفتر 453(354)، ص 11-15 وكذلك:
- ناصر الدين سعيوني، الأوقاف العقارية بفحص مدينة الجزائر....، ضمن كتاب «دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية»، نفس المصدر، ص 169-271.
- Nacereddine SAIDOUNI, l'Algérois rural ..., op. cit., pp. 194-195.
- (12) - نفس المصادر المسجلة في هامش رقم 10.
- (13) - نفس المصادر المسجلة في هامش رقم 10.
- (14) - نفس المصادر المسجلة في هامش رقم 10.
- (15) - انظر الهامش رقم 1.
- (16) - Tal SHUVAL, La pratique de la muawada (échange de bien habous), in Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, no 79-80, 1997, pp.
- (17) - Dr M. WORMS, Recherches sur la constitution de la propriété territoriale dans les pays musulmans et subsidiairement en Algérie, Paris, A. Francis, 1846, pp. 473-477.
- (18) - المجلس الشرعي يعرف عادة بالمجلس العلمي وقد يطلق عليه المجلس الشريف، ينعقد كل خميس بالجامع الأعظم برئاسة المفتي الحنفي، ويضم عادة المفتين الحنفي والمالكي وكذلك القاضيين الحنفي والمالكي بالإضافة إلى الشيخ الناظر وكاتبين يعرف كل واحد منهما بالباش عادل وشيخ البلد ووكيل بيت المال وبعض الأعيان مثل قائد العيون وأمين الطرق وبعض الشواش والنظار، وينظر في المظالم والقضايا الشرعية، ويعود إليه الأمر فيما

يتعلق بتعيين ناظر الأوقاف، وكذلك في كل المسائل المتعلقة بالأوقاف من حيث التسيير والمراقبة، وقد ألحق به الفرنسيون بعد الاحتلال موظفا فرنسيا للمراقبة سنة 1859 قبل أن يتم الغاؤه فيما بعد. راجع:

- عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، بيروت، 1980، الجزء الثالث، ص ص 511-512.

- MANGAY, Notices sur la propriété d'Alger avant l'occupation française, in Moniteur no 267, décembre 1836, pp. 2-3.

(19) - نفس المصادر المسجلة في هامش رقم 10.

(20) - نفس المصادر المسجلة في هامش رقم 10.

(21) - أهمها أوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي الذي كان يقوم عليها موظفون عدة (ناظر وثلاثة أئمة وشواش وحزابين وقراء)، وقد قدر عددها ومدخلوها بـ 8000 ريال بوجو ونفقاتها السنوية بـ 6500، حسبما نقله بربروقجي عن سجلات أوقاف هذا الولي، وكذلك سيدي محمد الشريف الزهار الذي كان له من الأوقاف في فحس الجزائر بستان بالأبيار وآخر بمجير خارج الباب الجديد يعود تاريخ وقفه إلى عام 1182هـ/ 1769م، أنظر الأرشيف الوطني الجزائري، علبة 1-6، وثيقة 19 وعلبة 18، وثيقة 35 وعلبة 84-86، وثيقة 6. هذا دون أن ننسى أوقاف سيدي والي دادة بالفحص البالغ عددها تسعة أوقاف مربوذا السنوي 401.5 ريال بوجو ونفقاتها 216.5 ريال بوجو، أنظر:

- Adrien BERBRUGGER, Algérie historique, pittoresque et monumentale, Paris, 1843, p. 34.

Albert DEVOULX, Les édifices religieux...op. cit., pp. 251-258. - (22)

- Nacereddine SAIDOUNI, L'Algérois rural..., op. cit., pp.

- PELLISSIER de RAYNAUD, Annales algériennes, Alger, 1839, t. III, pp. 459-460.

- J.-F.AUMERAT, La propriété urbaine..., op. cit., p. 328.

مما يلاحظ أنه كان يوجد داخل مدينة الجزائر العديد من الأولياء نذكر منهم: سيدي هلال، سيدي علي الحفصي، سيدي شايب، سيدي الجودي، سيدي بن أيوب، سيدي حامد بن عبد الله، سيدي المرايشي، سيدي محمد الشريف الزهار، سيدي رمضان، سيدي والي دادة، سيدي منصور.

(23) - الأرشيف الوطني الجزائري، المحاكم الشرعية، أنظر فهرس رقم 10.

وللتعرف أكثر على مكانة المرأة فيما يتعلق بالأوقاف، راجع:

- Nacereddine SAIDOUNI, L'Algérois rural..., op. cit., pp

- عائشة غطاس، اسهام المرأة في الأوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني،
المجلة التاريخية المغاربية، عدد 85-86 / 1997، ص ص 99-131.

(24) - محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر (1250-1517م)، دراسة
تاريخية وثائقية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1980، ص ص 259-294 و 285-286.

(25) - H. Massé, L'islam, Paris, A. Colin, 1930, p. 128.

(26) - لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو، دار
التقدم، 1971، ص 10.

(27) - للتعرف على الإجراءات المتعلقة باستغلال الوقف عن طريق العناء أو العقدة أو
الجزاء أو خلو الجلسة، راجع:

- Tableau de la situation..., op. cit., 1830-1837, pp. 257-258.

- MANGAY, op. cit., pp. 2-3.

- E. LARCHER, G. RECTENWALD, Traité élémentaire de législation algérienne,
Paris, A. Rousseau, 1860, t. III, p. 17.

- MERCIER, Habous ou Ouakf, ses règles et sa jurisprudence, Alger, 1895, Paris,
1918, pp. 8-12.

- L. MILLIOT, Démembrement du habous, Paris, Levoux, 1918, pp. 8-11.

- Dr M. WORMS, op. cit., pp. 473-478.

- J. POUYANNE, La propriété foncière en Algérie, Alger, A. Jourdan, 1900, p. 231.

- A SCEMLA, Le contrat d'Enzel en droit tunisien, pp. 14-15.

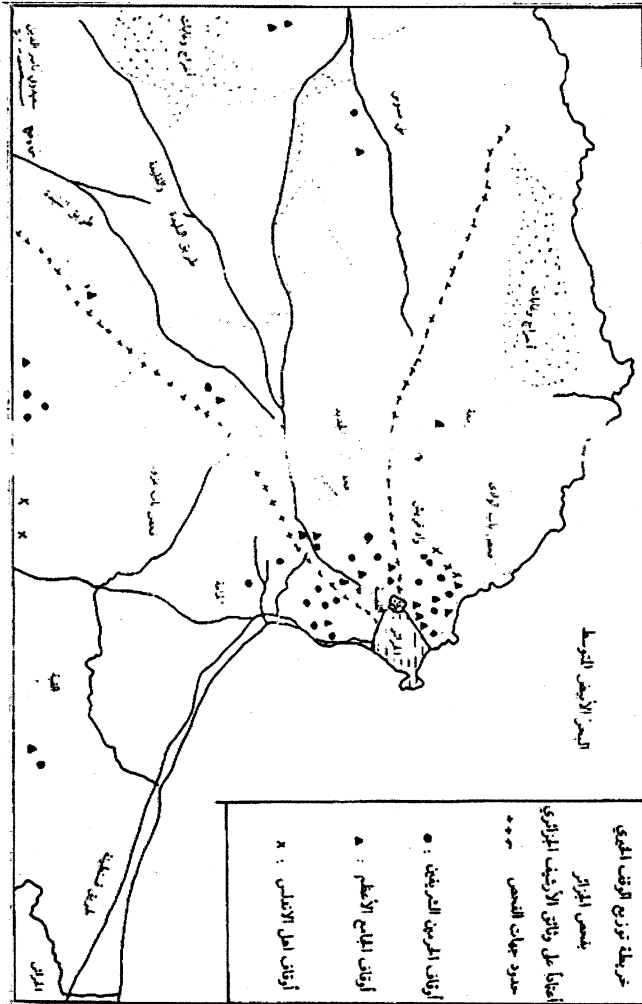
(28) - الأرشيف الوطني الجزائري، المحاكم الشرعية، علة 37/2، وثيقة 31(23ف)، نسخة
رسم عناء بفحص بني مسوس.

(29) - Tableau de la situation..., op. cit, année 1838, pp. 140-141 et année
1842-1843, pp. 304-305.

(30) - J. TERRAS, Essai sur les biens habous en Algérie et en Tunisie, Lyon, 1899, -
p. 7.

- ZEYS, Traité élémentaire de droit musulman, Alger, A. Jourdan, 1888, t. II, p. 69.

خريطة توزيع الوقف الخيري بفحص الجزائر اعتمادا على الأرشيف الجزائري



خريطة توزيع الوقف الأهلي بفحص مدينة الجزائر

